

أهمية المعرفة المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية

م.م. إيمان عبدالمطلب حسن المولى

كلية الحداثة الجامعة

emanabd182@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث الى تحديد دور وأهمية المعرفة المالية للمستثمرين في اسواق الاوراق المالية وخاصة العربية منها لزيادة الوعي بسلوك المستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، والقاء الضوء على مفهوم القرارات الاستثمارية، باعتبارها قرارات استراتيجية مهمة سواء في حياة الافراد ام الشركات وهي قرارات تحتاج الى الكثير من المعرفة وان احد وأهم الأسباب في اختلاف نوعية هذه القرارات هو نقص الوعي لدى العديد من المستثمرين، وبهذا فان تحسين مستوى المعرفة المالية للأفراد المستثمرين سيؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. ولإثبات فرضية البحث تطرق البحث الى العديد من الدراسات التي تناولت مدى اهمية امتلاك المستثمر للمعرفة المالية. وكان من اهم ما توصل اليه البحث هو ان هناك نقص بشكل عام في المعرفة المالية بين الافراد المستثمرين في الاسواق المالية العربية، وحسب تصنيفات الدول العربية لمؤشر المعرفة المالية يعتبر مستثمرو تونس من أفضل المستثمرين العرب الذين يتمتعون بدراسة مالية جيدة مقارنة بدول عربية اخرى، وأن للمعرفة المالية خصوصية ودور في انتشار وتطور واستقرار أسواق الاوراق المالية وبالتالي التشجيع والمبادرة إلى الاستثمار في الأدوات المالية المستخدمة في هذه الاسواق. وان تطوير المعرفة المالية للأفراد يرتبط بالتعليم والثروة وبرامج الاعلام بشؤون الاستثمار وتطوير برامج التدريب وفهم وثقافة وسلوك المستثمر. ومن اهم التوصيات هي على الاسواق العربية ضرورة استحداث اساليب مالية مبتكرة لتوسيع الدراية المالية للمستثمرين وتشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية بمختلف الظروف التي يواجهها السوق المالي.

Abstract:

The research aims to determining the role and importance of financial knowledge for investors In the stock markets, especially the Arabic ones in order to increase awareness of investor's behavior to make rational investment decisions, and spotlight on the concept of investment decisions, as an important strategic decisions in the lives of individuals or institutions, its decisions require of knowledge, and one of the most important reasons for quality different of these decisions is awareness lack to many investors. while improving of financial knowledge level for investor individual will be take a right investment decision in order to prove the hypothesis, the research dealt with many studies which discuss importance of the investor have financial knowledge. the most important findings there is a general lack of financial knowledge of investors individual in the Arab Financial markets and according to Arab countries classification to the index of Financial knowledge tunisian investors are the best arab investors which have good financial knowledge compared with other Arab countries. financial knowledge has a specific role to stability, development and spread of stock markets and this encourage investment initiating in the financial instruments which used

in these markets. The financial development of individuals are connected with education, wealth and media programmes on investments others and developing the training programmes and understand the culture and behavior of investor, necessary, Arab markets must in novate Financial mannes to expand Financial knowledge of investors and encourage them to make investment decision in different circumstances meeting the financial markets.

المقدمة

المعرفة المالية هي قدرة الفرد المستثمر على الوصول للمعلومة وتحليل وإدارة وضعه المالي والتعبير عنه والذي يؤثر على كيانه ووضع المادي (مخاطر التعامل بالأوراق المالية وبرامج توعية المستثمرين، ٢٠٠٧، ٤). حيث يمثل المستثمرون القوة الرئيسية في بناء اقتصاد الدول وتلعب خياراتهم وقراراتهم المالية دورا كبيرا في صحة اقتصاد هذه الدول، وان المهارات التي سيكتسبونها من خلال تثقيفهم ماليا سيكون لها أثرا كبيرا عليهم وأمرأ أساسياً لتمكينهم من التحكم في مستقبلهم المالي، خاصة ان المعرفة المالية تمثل المحرك الاساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية الملائمة واتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت الملائم. ونظرا لأهمية المعرفة المالية التي هي نتاجا حقيقيا للبيانات والمعلومات وركنا مهما وفعالا لنجاح وتطور اسواق الاوراق المالية، وإدراكاً منها لأهمية الدور الذي يلعبه المستثمرون في توفير مناخ يسهل عملية التمكين الاقتصادي، فيصبح من الأهمية بالإمكان إجراء دراسة للتعرف على مدى اعتماد متخذو القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية على معرفتهم المالية عند اتخاذ قراراتهم خاصة ان مستوى المعرفة المالية يعتبر متدنياً بشكل عام في الاسواق المالية العربية، مع وجود فئات المجتمع تعاني أكثر من غيرها. ومن هنا جاءت فكرة البحث لتلقي الضوء على أهمية المعرفة المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

مشكلة البحث: ان عدم امتلاك المستثمرون الدراية والمعرفة المالية الكافية للاستثمار يجعل القرارات المتخذة من قبلهم قرارات غير سليمة وخاصة في مجال الاستثمار في الاوراق المالية، وهذا يعتبر من ابرز المحددات التي قد تحد من تطور وكفاءة الأسواق، حيث يطرح ضعف الاستثمارات في أسواق الاوراق المالية وخاصة العربية منها تساؤلات متعددة حول دور المعرفة المالية بكل مقوماتها ومفاهيمها في تشجيع ثقافة الاستثمار لدى المتعاملين في تلك الأسواق، وبهذا فإن هذا البحث يطرح السؤال التالي: هل ان المستثمرين في الاوراق المالية يتخذون قراراتهم وفق معرفة مالية سليمة؟

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من الاتي:

١. تزايد حاجة المستثمرين الى المعلومات المالية ليتمكنوا من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب والوقوف على اهم العوامل المؤثرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
٢. قد اصبحت المعرفة المالية ضرورة ملحة من اجل استقرار الوضع المستقبلي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الاستراتيجية.
٣. اهمية دور المعرفة المالية باعتبارها أحد المصادر المهمة التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قرارات البيع أو الشراء أو الإبقاء على استثماراتهم في الشركة.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

١. توضيح مفهوم المعرفة والمعرفة المالية ومحدداتها.
 ٢. توضيح مفهوم قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، وأنواعها، والمبادئ التي تقوم عليها هذه القرارات، والمخاطر والعوائد المرتبطة بهذه القرارات.
 ٣. بيان أهمية ودور المعرفة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية العربية من خلال تقديم بعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع.
- فرضية البحث:** تم بناء البحث على فرضية أساسية مفادها ان تحسين مستوى المعرفة المالية للأفراد المستثمرين سيؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فاعلية.
- منهج البحث:** لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، اذ تمت الاستعانة بالدراسات المتوفرة والأبحاث والدوريات والكتب ومواقع انترنت، ذات العلاقة بموضوع البحث.

المحور الأول: مفهوم المعرفة والمعرفة المالية ومحدداتها

أولاً. مفهوم المعرفة

قبل التعرف على ماهية المعرفة المالية يجب التعرف على ما المقصود بمفهوم المعرفة بشكل عام. فالمعرفة هي البيانات أو المعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم والتي تطبق في المشكلة أو النشاط الراهن. (Lerry, 2000, 38) وعرفها (Murillo, 2002, 22) على انها ذلك المزيج العائم أو غير الثابت من الخبرات والقيم والمعلومات العامة والرؤية التي توفر أو تقدم إطار عام لتقييم واستغلال المعلومات والخبرات والتجارب الجديدة. والمعرفة هي أساس القدرة في عملية خلق الأفكار وتحقيق مستويات عالية من الجودة والإبداع التقني بل هي ضرورية لتنفيذ الأنشطة الإدارية بكفاءة وفاعلية. وهناك من اشار الى المعرفة بانها جميع العمليات التي يتم من خلالها نقل المعلومات الحسية وتحويلها واختصارها وتوضيحها وتخزينها واستعادتها واستعمالها وهنا لم يتم تحديد مفهوم المعرفة على أساس مصدرها فحسب، بل تجاوزوه إلى ذكر كافة المراحل الفكرية التي تؤدي أخيراً إلى المعرفة ليتعدى ذلك إلى أثر تلك المعرفة الجديدة في السلوك الإنساني. (العثوم، ٢٠٠٤، ١٩)

وتتمثل المعرفة في القيمة الاقتصادية من وجهة نظر مستخدميها، ويمكن قياسها بالفرق بين عوائد القرارات قبل وبعد استلام المعلومات، ويمكن قياسها ايضاً بقدر الزيادة في مخرجات المعرفة لدى مستخدمي المعلومات. (سبسي، ٢٠١١، ٧)

من خلال ما سبق يتضح وجود علاقة متداخلة بين البيانات والمعلومات والمعرفة . فالبيانات هي مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة. والمعلومات هي مجموعة من البيانات المنظمة المنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاص وتركيبية متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافه. (عليان، ٢٠٠٨، ٣٧) والمعرفة هي معلومات وحقائق يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما (حجازي، ٢٠٠٥، ٥٤). وهكذا حيث ان البيانات تتحول إلى معلومات والمعلومات تتحول إلى معرفة من خلال البيئة المحيطة ومن هذه البيئة المعرفية يتم اتخاذ القرارات، والمعرفة هنا قد تكون خبرات أو مهارات أو حدس يمتلكه فرد أو مجموعة، أي قد تكون هذه المعرفة ضمنية لدى الفرد الواحد يصعب نقلها وتوثيقها، أو قد تكون ظاهرة للجميع ويمكن

- توثيقها ونقلها أو استخدامها من قبل الجميع. (الجرجري، ٢٠٠٦، ٦) ولكي ندرك مفهوم المعرفة لابد من التعرف على أصناف المعرفة، حيث تصنف المعرفة إلى صنفين:
١. المعرفة الصريحة أو الظاهرية (Explicit Knowledge): هي موثقة معلنة ظاهرة للعيان ولها وجود مادي تحتويها المراجع، الكتب، الوثائق، المدونات، التقارير ووسائط تخزين المعلومات الرقمية ولذلك بالإمكان تنقلها وقياسها وتداولها بين الأفراد وتشمل كل البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها (فواز، مجدي، ٢٠١٧، ٢٨٨). والمعرفة الصريحة تتمثل بالوضوح والتحديد الدقيق ويعبر عنها بسهولة كما أنها تخلو من الغموض ويمكن تشفيرها و تخزينها في قواعد البيانات. (Sang et al., 2002, 481)
 ٢. المعرفة الضمنية (Tacit Knowledge): وهي المعرفة القاطنة في عقول وسلوك الأفراد وهي تشير إلى الحدس والبديهية والإحساس الداخلي، إنها معرفة خفية تعتمد على الخبرة ويصعب تحويلها بالتكنولوجيا، بل هي تنتقل بالتفاعل الاجتماعي. (Nanoka & Takeuchi, 1995, 20) ومن وجهة نظر (Daft, 2001, 259) تعرف المعرفة الضمنية بأنها صيغة غير اعتيادية مرتبطة بالأشخاص ولها خصوصيتها في سياق وجذور الخبرات الشخصية والقواعد الاستدلالية والحدس والحكم الشخصي. ويشير لها (Egbu et al., 2005, 9) إلى المعرفة غير الموصوفة بالألفاظ أو المعرفة المخفية. لذا فالمعرفة الضمنية ليست من النوع الذي يمكن التعبير عنه بسهولة ويصعب نقلها إلى الآخرين وتكمن في عقول الأشخاص. وهناك المعرفة المنظمة وهي حاصل جمع مهارات وامكانيات الافراد في الانشطة كافة سواء كانت معرفة ظاهرة او ضمنية. والمعرفة الضمنية يمتلكها الأشخاص حول المنتجات والأنظمة والعمليات ومكوناتها هي الادراك والتعليم والتفكر. (Daft, 2001, 259)

ثانياً: مفهوم المعرفة المالية

المعرفة المالية هي القدرة على إدارة الأموال في الاستخدامات المختلفة. أي هي مقياس معرفة المستثمرين بالأمور المالية وكيفية إدارة استثماراتهم، بما في ذلك مراقبة الأمور المالية اليومية في السوق واتخاذ الخيارات الصحيحة في الاستثمار، وترتبط المعرفة المالية بالوعي المالي للمستثمر وسلوكه والفهم حول المفاهيم والإجراءات المالية وكذلك استخدام هذا الفهم لحل المشكلات المالية (Gina & Akoto, 2012, 1). وللمعرفة المالية بعدين أساسيين الأول البعد الفكري والتواصل المعرفي بما يمتلكه الفرد من خبرات ومهارات وتدفق للمعلومات والثاني الطرق والأساليب والوسائل المتبعة في تنفيذ الأعمال وهذا يبين ان مفهوم المعرفة المالية لا يخرج عن هذين البعدين وان اختلفت التسميات (النعمي، ٢٠٠٤، ٤). وبهذا تعرف المعرفة المالية بأنها المبادأة والتصور المبدع في ذهن المحلل المالي الناتجة عن التراكم الفكري والمعرفي في حدود خبرته التي تهبط له فرصة تقدير الأحداث والوقائع دون أن يتحمل مخاطر كبيرة (جمعة، ٢٠٠٠، ١٦١). وتعد المعرفة المالية خاصية للمستثمر الذي يستخدمها للتصرف في ظروف معينة، وتعد المعلومات المجموعة الفرعية للبيانات الكامنة في الأشياء والتي تحفز الوكيل خلال مصافي دائميته أو إدراكية، وعلى النقيض من المعلومات، لا يمكن للمعرفة المالية أن تلاحظ بشكل مباشر. (العباس، ٢٠٠٧، ٥) ويضيف في هذا المجال (النعمي، ٢٠٠٤، ٦) ان هناك نوعين من التواصل المعرفي في مجال ادارة المعرفة المالية اذ يرى أن المحلل المالي يستطيع أن يتعرف على نقاط القوة والضعف في اداء الوظائف الأساسية في شركات الأعمال والتي تنعكس في نشاط

الإدارة المالية من خلال تحليل القوائم المالية ويكون هذا البعد مسيطر عليه وواضح أما البعد الثاني الذي يكون أكثر دقة وتذبذب في الوضوح من خلال تبادلات الأسهم والتفاوت الكبير في الأسعار والمضاربات إلا أنه يمكن وضع تصورات معرفية موضوعية من خلال متابعة حركة الأسهم لأنها لا تأخذ مسار واحد بل تتغير بحسب طبيعة نشاط الشركة والحالة الاقتصادية السائدة، وهذا يؤكد الجانب المعرفي لدى المحلل المالي إذ يوظف التراكم المعرفي لوضع تلك التصورات. وبهذا تعتبر المعرفة المالية بأدواتها ومفاهيمها ووسائلها من المرتكزات الأساسية في تحقيق وتنشيط الأسواق المالية، إذ أن الهدف الأساسي لأسواق الأوراق المالية هو تشجيع المجتمع وتوعيته بالتمسك بثقافة المساهمة في رؤوس أموال الشركات والأدوات المالية التي تستخدم في تلك الأسواق، وإن الهدف الأساسي للقائمين على تلك الأسواق يتمثل في التالي: (حميدة، ٢٠٠١، ٢٣٧)

١. توفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية.
٢. حماية حملة الأوراق المالية والمستثمرين فيها من الغش والخداع.
٣. تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات.
٤. بناء القدرات وإدارة المخاطر لتصبح العملية الاستثمارية أكثر مردوداً واستقراراً.

ثالثاً: محددات المعرفة المالية

- هناك مجموعة من المحددات للمعرفة المالية قد تم تقديمها من قبل مجموعة من الباحثين والتي تتمثل بالآتي: (Gentile et al., 2016, 5)
١. تعتبر السمات الشخصية للمستثمرين الأفراد كبلد الإقامة والحالة الزوجية والعمر والدخل أحد محددات المعرفة المالية.
 ٢. تميل المعرفة المالية إلى الارتباط بشكل إيجابي مع التعليم والثروة وحجم الأسرة، أما بالنسبة لتأثير المواقف الشخصية تجاه المخاطرة فإن الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة يميلون إلى إظهار تحمل درجة أعلى للمخاطر ودرجة أعلى من الصبر في الاستثمار، فالمعرفة تتضمن التفكير المنطقي والحدس، والتي لا تتفاعل بالضرورة مع بعضها البعض.
 ٣. التطور المالي وهو القدرة على تجنب أخطاء الاستثمار مثل النقص في التنوع، والجمود في تقبل المخاطر، أن الاستثمار في الأسهم يزداد بقوة مع الثروة، والدخل وحجم الأسرة والتعليم والعمر. فالمعرفة المالية ترتفع عند الأفراد الحاصلين على درجة البكالوريوس في التعليم على الأقل فكلما زادت الدرجة التعليمية زادت المعرفة في هذا المجال، وتزداد المعرفة عند الأفراد ذوي الدخل المرتفع. كما تزداد المعرفة عند امتلاك الأفراد المهارات غير اليدوية المطلوبة في نشاط العمل.
 ٤. الإفراط في الثقة: يمكن تعريف الثقة الزائدة في موقف المستثمرين بأنها المبالغة في تقدير قيمة معلوماتهم الخاصة، حيث يعتقد الفرد أنه قادر على ممارسة مزيد من السيطرة على الأحداث أكثر مما يمكنه فعله بالفعل. ويمكن للإفراط في الثقة أن يؤثر بشكل كبير على القرارات المالية جنباً إلى جنب مع التفاؤل الذي قد يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر وذلك بسبب التنبؤات المتحيزة التصاعدية مما يؤدي إلى التداول المفرط.
 ٥. موقف الأفراد تجاه تجاهل المشورة المالية، بالرغم من ذلك فإنهم يميلون للبحث عنها، وهذا السلوك يمكن أن يكون عقلانياً إذا كان الدافع وراء ذلك هو تصور المستثمرين وتوقعهم لخصائص جانب العرض الضار، مثل النزاعات بين الوكالات نزوع الاستشاريين للكشف عن المعلومات ذات الصلة فقط إلى المستثمرين المطلعين سلوك مستشاري المصلحة الذاتية قد لا يكون تجاهل النصيحة

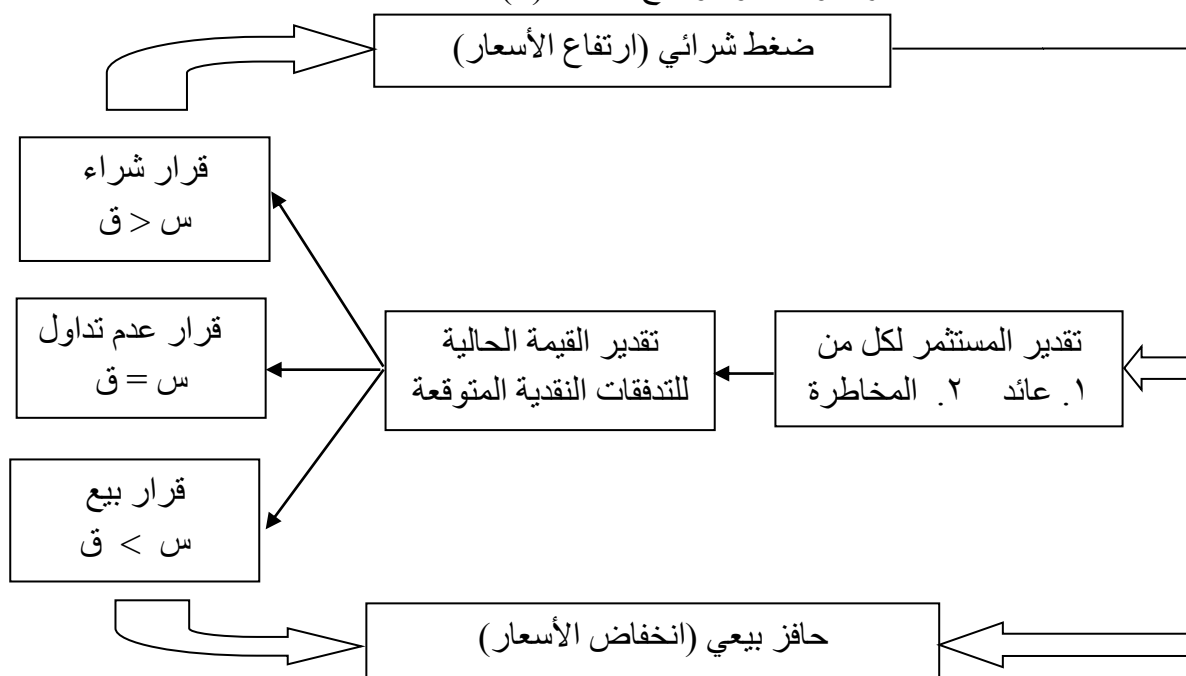
المستلمة عقلانيا حتى إذا كان من الواضح أنه غير متحيز وواحد. وقد يكشف إفصاح المستشارين عن تضارب المصالح إلى عملائهم في بعض الحالات عن سلوك متناقض، هذا هو الامتثال الكامل للمشورة الواردة ليس بسبب الثقة ولكن بسبب الشعور بزيادة الضغط لإرضاء المصالح الشخصية للمستشارين. قد يتم تخفيض هذا الضغط المتزايد، من بين أمور أخرى عندما يتم توفير الكشف من قبل مصدر خارجي أو يكون لدى المستشار فرصة لتغيير رأيه فيما بعد أو اتخاذ القرار على انفراد.

المحور الثاني

مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه والمخاطر والعوائد المرتبطة به أولا. مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه

يعتبر قرار الاستثمار في الأوراق المالية قرار استراتيجي مهم سواء في حياة الأفراد أو الشركات المالية. فهو قرار يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة، ولكن هل يملك جميع الأفراد نوعا من الخبرة مما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في الوقت المناسب الذي يحقق أحلامهم وأهدافهم؟ فقرار الاستثمار في البورصة يتطلب الخبرة والمعرفة بجوانب التعامل في البورصة ونوعيات الأوراق المالية حتى يمكن تحقيق العوائد والأرباح المطلوبة وبأقل قدر من المخاطر، الى جانب ذلك فان اختيار توقيت الاستثمار قد يترتب عليه ربح أو خسارة للمستثمر، ولكن المعرفة باختيار توقيت البيع والشراء نفسه يتطلب الخبرة والمعرفة، فالقرار الاستثماري هو اختيار بين البدائل الاستثمارية والذي يترتب عليه التزام بأنفاق حالي من اجل عوائد مستقبلية. (نجم، ٢٠٠٦، ٤)

وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي قرار الشراء وقرار عدم التداول وقرار البيع وتتوقف طبيعة هذه القرارات على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها الحقيقية من جهة أخرى وكما هو موضح بالشكل (١).



الشكل (١): نموذج القرار الاستثماري

المصدر: مطر، محمد، تيم، فايز، (2005)، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط١، دار وائل للطباعة والتوزيع، عمان، الاردن، ص ١٨.

ووفقا للشكل (١) يمكن للمستثمر أن يتخذ واحدا من ثلاثة قرارات استثمارية وكالاتي:

(مطر، وتيم، ٢٠٠٥، ١٨)، (نشنن، ٢٠٠٥، ٧٠)

١. قرار الشراء: يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يلاحظ أن القيمة الحقيقية للورقة المالية (ق) ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها تم حسابها في إطار العائد والمخاطرة تزيد على سعرها السوقي س أي (س > ق) الأمر الذي يشجع المستثمر على اتخاذ قرار الشراء بهدف تحقيق أكبر عائد، وهذه العملية يتولد عنها إقبال واسع على طلب الورقة المالية مما يؤدي إلى رفع سعرها في السوق في الاتجاه الذي ينخفض الفارق بين السعر والقيمة.

٢. قرار عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر امام ورقة مالية تكون قيمتها السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة. وهذا القرار مترتب عن الضغوط الشرائية التي تؤدي إلى استجابة آلية السوق لتلك الضغوط، مما يؤدي إلى الارتفاع في السعر السوقي بشكل مستمر حتى يصل إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي (س) مع القيمة الحقيقية للورقة المالية (ق) وهذه الحالة تدعى بحالة التوازن في السوق اي (س = ق) حيث تفرض على من كان لديهم الاتجاه نحو الشراء التوقف عن الشراء، وحتى على أولئك الذين كانوا راغبين في البيع التوقف عن البيع.

٣. قرار البيع: يلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للورقة المالية الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة. فبعد الوصول إلى حالة التوازن التي يشهدها السوق التي يتساوى فيها السعر السوقي (س) مع القيمة الحقيقية للورقة المالية (ق) تتولد رغبات جديدة لشراء الورقة المالية من طرف مستثمرين جدد، حيث يرى المستثمر بأن السعر السوقي في تلك اللحظة لا يزال أقل من القيمة الحقيقية للورقة المالية بالتالي يجب عليه أن يعرض سعرا جديدا للورقة المالية مما يؤدي إلى ارتفاع السعر عن القيمة اي ان (س > ق) تاركا وراءه حافزا لدى غيره للبيع هذه الحالة لها انعكاس على آلية السوق ليصل هذا الأخير إلى نقطة يصبح فيها عرض الورقة المالية أكثر من الطلب عليها وعليه يتجه سعر السوق للورقة نحو الانخفاض.

ثانيا: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري والمبادئ التي يقوم عليها

- يمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري بما يأتي: (حافظ، وآخرون، ٢٠١٣، ٦)
١. التعلم: يقصد به المبادئ والعوامل المؤثرة فيه والاستراتيجيات التي تفعله والعمليات المعرفية والانفعالية والسلوك الذي يشكل اهداف عملية التعلم.
 ٢. الدافعية: وتعرف على انها عملية او سلسلة من العمليات تعمل على اثاره السلوك الموجه نحو الهدف وصيانتته والمحافظة عليه وإيقافه في نهاية الامر.
 ٣. الحاجات: تتدرج حاجات الانسان وبشكل هرمي بحسب المتطلبات البشرية من الاسفل الى الاعلى.
 ٤. الشخصية: وهي مجموعة ثابتة نسبيا من الخصائص التي تم تشكيلها بواسطة الوراثة والعوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية.
 ٥. الاخلاق: وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ والمثاليات التي تساعد الفرد في التمييز بين الصح والخطأ والتصرف بناء على ذلك التمييز.
 ٦. المواقف: وهي اظهار اتجاهات ثابتة نسبيا نحو الآخرين او الاحداث التي يمر بها الفرد في حياته.
 ٧. الادراك: هو عملية تحويل الارشادات الحسية البسيطة الى تمثيلات عقلية معينة.
- اما المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري والتي يجب على متخذ القرار أن يراعيها فهي: (نشنن، ٢٠٠٥، ٦٩)، (العويسي، ٢٠١٣، ٧١):

١. مبدأ الاختيار: يفترض ان المستثمر يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في اول فرصة تتاح له.
٢. مبدأ المقارنة: إذا كان المستثمر امام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة.
٣. مبدأ الموضوعية: يشترط هذا المبدأ على ان تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنباً لتحيز القياس، بمعنى انه لو قام عدد من المستثمرين باستخدام مؤشر مالي واحد لتوصلوا الى نفس النتيجة او على الاقل متقاربة.
٤. مبدأ توزيع المخاطر: يحاول المستثمر تخفيض مخاطرة استثماراته من خلال توزيع موارده بين انواع مختارة من الاستثمارات، سواء كانت على اساس المجال او على اساس ادوات الاستثمار.
٥. مبدأ الموازنة: يعتمد هذا المبدأ بالأساس على منحى التفضيل، حيث يتحدد شكل ذلك المنحنى بدخل المستثمر وعمره ووظيفته ومركزه الاجتماعي، بحيث يشترط هذا المبدأ تحقيق الملائمة بين الامكانيات المالية والثقافية للمستثمر.

ثالثا. المخاطر والعوائد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية

يرتبط أي قرار استثماري دائماً بعنصرين أساسيين هما العائد والمخاطرة. فالعائد على الاستثمار هو عائد متوقع وهو تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار وهذا يسمى العائد المتوقع، بينما يعد العائد المتحقق فعلاً هو حصيله الإيرادات الناتجة عن عملية الاستثمار وان الاختلاف بين المتوقع والفعلي يعد مخاطرة (Gitmon, 2000, 238). أما المخاطرة فهي فرصة انحراف العائد الفعلي عن المتوقع، وتعتبر المخاطرة هي النقطة الأساسية للفرقة بين مستثمر وآخر، وتختلف استراتيجية المستثمر نتيجة تحمله لنوع معين من المخاطر، فالمستثمر الذي يسعى لعائد أعلى لا بد من أن يتحمل مخاطرة أعلى، أما الذي يسعى لمخاطر أقل فعادة العوائد تكون أقل، والعائد المطلوب من المستثمر يجب أن يغطي المخاطرة التي سوف يتحملها نتيجة استثماره (عتر، ٢٠١٠، ٣). والمخاطر التي تؤثر على أي قرار استثماري تنقسم إلى نوعين أساسيين من المخاطر مخاطر سوقية ومخاطر غير سوقية. المخاطر السوقية وتسمى أيضاً بالمخاطر النظامية وهي تلك المخاطر التي تصيب الورقة المالية والتي لا يمكن تجنبها من خلال التنوع في الأوراق المالية ولهذا تسمى بالمخاطر غير القابلة للتنوع وسبب هذه المخاطر مرتبط بعوامل السوق او بعوامل اقتصادية كلية والتي تؤثر على كل الشركات وعلى كافة القطاعات وبشكل نظامي، ومن مصادر هذا النوع من المخاطر هو متغيرات اقتصادية وسوقية مثل خطر القوة الشرائية وخطر سعر الفائدة وخطر سعر الصرف وغيره (الجميل، ٢٠١٢، ٢٧٤). أما المخاطر غير السوقية وتسمى أيضاً بالمخاطر الخاصة او غير النظامية هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنوع ولذلك تسمى أيضاً بالمخاطر القابلة للتنوع، ومن هذه المخاطر التي قد تحدث في شركة ما حدوث إضراب عمال في تلك الشركة - ظهور قوانين جديدة تؤثر على تلك الشركة - الأخطاء الإدارية في تلك الشركة. ومن الشركات التي تتسم بانخفاض نسبة المخاطر المنتظمة، وارتفاع نسبة المخاطر غير المنتظمة، تلك الشركات التي تنتج سلع غير معمرة. (بن حاسين، ٢٠١٣، ١٤٨)

المحور الثالث

أهمية المعرفة المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار ونوعية سلوك المستثمرين في أسواق الأوراق المالية العربية

على الرغم من ان قرارات الاستثمار في الاوراق المالية تتأثر بالقوى الخارجية مثل العوامل الاقتصادية وهياكل السياسات التي تعتمد عليها الحكومة والقطاع الخاص الا ان اتخاذها في نهاية المطاف من قبل الأفراد يعتمد على فهمهم للعلاقة بين المعرفة بالقضايا المالية الشخصية والسلوك المالي وهي معرفة ذات أهمية بالغه. فالعلاقة بين المعرفة وسلوك المستثمر أكثر تعقيداً لأن المعرفة المحسنة لا تؤدي تلقائياً إلى تحسين السلوك فالعوامل النفسية قد تتوسط تأثير المعرفة المالية على السلوك، وان المعرفة والسلوك من الناحية النظرية، يجب ان تؤدي معرفة كيفية عمل الأسواق المالية إلى جعل الأفراد يتخذون قرارات استثمار أكثر فعالية وان المهارات المالية المتطورة ضرورية لإدارة الاموال بشكل فعال. (Robb & Woodyard, 2011, 6)

كما ان المعرفة وسلوك المستثمر ترتبط بثقافته، ويعتبر المستثمر مثقف مالياً ويمتلك معرفة مالية عندما يكون لديه دراية وعلم بقضايا إدارة الاموال والاصول، الخدمات المصرفية والاستثمار، والائتمان والتأمين، والضرائب، ولديه إلمام بالمفاهيم الأساسية الكامنة وراء إدارة الأموال والأصول وتغطية المخاطر واستخدام تلك المعرفة للفهم وللتخطيط ولتنفيذ وتقييم القرارات المالية. فالمعرفة المالية مهمة جداً وفي جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومنها مجتمعاتنا العربية وفي الآونة الأخيرة ازدادت حاجة المجتمعات إلى المعرفة او الثقافة المالية، ويعود السبب في ذلك إلى تزايد وتنوع وتعقد السلع والمنتجات والأدوات المالية وتنوع التجارة وتطوير شبكات الاتصالات وظهور الصيرفة الالكترونية وعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، الامر الذي تسبب في تعقيد القرارات المالية وزيادة التحديات التي تواجه المستهلكين والمستثمرين في المجالات الاقتصادية والمالية. كل هذه التطورات جعلت المعرفة المالية ليست مهمة فقط للمستثمرين بل أيضاً للأسر المتوسطة. فالمستثمرون والأفراد والأسر ليس عليهم الاختيار فقط بين أسعار الفائدة لاثنتين من القروض المصرفية وحسابات الادخار، بل مجموعة معقدة من الأدوات المالية للاقتراض والادخار والخيارات والأسهم وسندات الشركات وسندات الخزينة .. الخ، هذا إلى جانب اختلاف أهمية المعرفة المالية باختلاف الدول والمجتمعات.

ففي البلدان المتقدمة ينظر إلى المعرفة المالية كعنصر مكمل لحماية الفرد او المستهلك فأحد الاهداف الأساسية للتعليم المالي في الدول المتقدمة تهيئة الأفراد وتزويدهم بالمعرفة المالية اللازمة للمفاضلة بين مجموعة من المنتجات المالية بما في ذلك الرهون العقارية والسندات والاسهم، واتخاذ القرارات السليمة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية. اما في البلدان النامية فإن المعرفة المالية تصبح أكثر أهمية حيث أن هذه البلدان تستورد الأفكار والخدمات المالية ولديها تطور سريع وكثيف في الخدمات المالية والتي تصل بسرعة إلى عدد كبير من الأفراد المستهلكين غير المجهزين بهذه المعرفة المالية في هذه البلدان. إلا أن الواقع يشير إلى محدودية المعرفة بالكثير قد يجهل التعامل مع الأدوات المالية الجديدة المتطورة. من هنا يأتي دور المعرفة والتوعية المالية لزيادة قدرة الأفراد والأسر على الوصول لهذه الخدمات والاستفادة منه. (إبراهيم، ٢٠١٦، ١) ومما يعزز أهمية المعرفة المالية للأفراد هي الدراسة التي قام بها (jill et al., 2006, 1397-1398)

على ٣٨١ من طلاب الجامعات الذين لا يعرفون كثيراً أو لا يملكون معلومات عن المعرفة المالية، إذ لم يتمكن سوى عدد قليل من الطلاب من الإبلاغ عن معدل الفائدة الحالي من بطاقات الائتمان الخاصة بهم، على الرغم من أن معظمهم تمكن من الإبلاغ عن رصيدهم الحالي وعلاوة على ذلك، فإن الطلاب الذين لا يملكون ديوناً يقللون من طول الفترة الزمنية التي يستغرقونها لتسديد ديونهم بفوائد، على الرغم من وجود بعض الأدلة التي تشير إلى أنه يمكن تحسين معرفتهم المالية عن طريق التعليم، مما يوحي بأنهم قد لا يفهمون الآثار المترتبة على الحصول على الديون. إن أولئك الذين يبالغون في تقدير دخلهم المستقبلي هم أكثر عرضة للديون. قد اقترحت هذه الدراسات أن أولئك الذين يذهبون إلى الدين قد لا يفهمون الآثار المترتبة على سلوكهم المالي. وإن مهاراتهم غير جيدة أو سيئة في إدارة الأموال وفيما يتعلق بالمعرفة المالية فإنهم يشيرون إلى افتقارهم لها. وتري الباحثة أن هذا ينطبق أيضاً على المستثمرين في الأسواق المالية الذين لا يملكون أو يفتقرون للمعرفة المالية فإن إمكانية تعرضهم للمخاطر أعلى من المستثمرين الذين على دراية جيدة بالمعرفة المالية. وقد أصدرت مؤسسة الخدمات المالية "ستاندرد أند بورز" بالتعاون مع البنك الدولي مؤشرها العالمي السنوي للمعرفة المالية والذي يقيس مدى إلمام الشعوب بالمفاهيم المالية الأساسية، وقد شمل الاستطلاع أكثر من ١٥٠ ألف شخص في أكثر من ١٤٤ دولة. أعتبر المؤشر أن الجهل بهذه المفاهيم يصرف العديد من الشرائح الاجتماعية، وبخاصة الفقراء والنساء، عن الاستفادة من الخدمات والأدوات المالية، مما يجعلهم خارج نطاق السوق المالية العالمية. وحسب تصنيف مؤشر ستاندرد أند بورز عن المعرفة المالية في الدول العربية ندرج الجدول التالي:

الجدول (١): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر المعرفة المالية

الترتيب عربياً	الدول	الترتيب عالمياً	نسبة المعرفة المالية بين المواطنين %
1	تونس	32	45
2	لبنان	33	44
3	الكويت	37	44
4	البحرين	51	40
5	الإمارات	54	38
6	الجزائر	80	33
7	السعودية	92	31
8	الأردن	122	24
9	السودان	129	21
10	الصومال	141	15
11	اليمن	144	13

Resource: www.gflec.org

إن نشر المعرفة المالية يتطلب تطوير أنظمة مالية سهلة الاستخدام للحصول على الأنماط المختلفة للمعرفة المالية وتوفيرها على نطاق واسع وإتاحة الوقت والجو المناسب لللازمين للمستثمرين لتبادل المعلومات، والأفكار المالية هي عوامل رئيسية لتحقيق إدارة فاعلة للمعرفة المالية (العباس، ٢٠٠٧، ١١). وهناك العديد من الدراسات التي بينت الأسس والمعايير التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاستثمارية عند اتخاذ قراراتهم. وأظهرت عدة دراسات عربية وأجنبية

أهمية أدوات التحليل المالي، وما تعكسه هذه الأدوات من مؤشرات ذات مدلول يعكس بذلك جوهر تلك البيانات والافصاحات والتي تتركز حول أداء وعمل الشركات، يلاحظ من خلال الدراسة التي أجريت على سوق المال السعودي لتحديد مهارات الوعي لدى المستثمرين تبين ان: (مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٥، ١٢-١٣) نقلاً عن (عتر، ٢٠١٠، ٦-٥)

١. ان لدى 9% من المستثمرين يمتلكون تقنيات التعامل مع التحليل الفني والمتمثل في تتبع حركات أسعار الأوراق المالية التاريخية، صعوداً ونزولاً، ومن خلال هذه الحركات يمكن اكتشاف نمط لتلك التحركات، وتحديد التوقيت السليم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية، لأن مثل هذه الحركات تساعد في إمكانية التنبؤ بحركته في المستقبل و 57% منهم إلى حد ما يمتلكونها و 34% منهم لا يعرفونها. أما بالنسبة للتحليل الأساسي والذي يدرس الظروف المحيطة بالشركة سواء تمثلت في الظروف الاقتصادية العامة أو ظروف الصناعة التي تنتمي إليها، أو ظروف الشركة ذاتها. الهدف من ذلك هو التنبؤ بما ستكون عليه الأرباح المستقبلية للشركة والتي تعتبر محدداً أساسياً للقيمة السوقية للسهم. فإن 15% منهم يمتلكون الخبرة و 62% منهم إلى حد ما و 23% منهم لا يعرفونها. وبالنسبة لتنفيذ الأوامر المفتوحة بالسوق فإن 20% منهم يمتلكون الخبرة و 61% منهم إلى حد ما و 19% منهم لا يعرفها. ولا يكفي للتعامل في سوق الأسهم أن يكون ملماً أو على إدراك بمهارات التحليل الفني والتحليل الأساسي ولكن لابد له أن يكون محترفاً، بجانب ضرورة إلمامه بالعديد من الطرق والأساليب التي تنفذ من خلالها عن آليات البيع والشراء والتداول بسعر السوق وتداول أوامر البيع والشراء المفتوحة، وغيرها. وبالتالي رأت هذه الدراسة أن المستثمر الذي لا يعرف تلك الأدوات أو الذي لا يمتلك مهارات التعامل معها، أو حتى الذي يمتلك تلك المهارات بشكل متوسط يعد بمثابة مستثمر غير واعٍ وليس لديه معرفة مالية. أما نسب مستوى الوعي لدى المستثمر بتقنيات التعامل في السوق كانت 14% لديهم خبرة مقبولة و 86% تنقصهم الخبرة. ولقد افترضت هذه الدراسة أن المستثمر الذي لا يعرف تلك الأدوات أو الذي لا يمتلك مهارات التعامل معها، أو حتى الذي يمتلك تلك المهارات بشكل متوسط يعد بمثابة مستثمر غير واعٍ. بمعنى أنه لا يمتلك الوعي الكافي للتعامل في هذا السوق. ويرجع ذلك إلى أن الخطأ أو سوء التخطيط لأي سبب من أسباب عدم الوعي مهما كان صغيراً قد ينجم عنه آثار خطيرة في التعامل في سوق الأسهم، بحيث قد تصل هذه الآثار إلى حد ضياع أصل رأس مال المستثمر.

٢. أما في السوق المالي الجزائري فتبين أن المستثمرين في السوق لا يستجيبون إلى الأرباح المعلنة من قبل الشركات في قراراتهم الاستثمارية حيث أن 64% منهم لا يستجيبون لتوزيع الأرباح وارتفاع ربح السهم وارتفاع الربح الصافي للشركة، في حين أن فقط 36% منهم يستجيبون لذلك. وهذا يتنافى ألياً مع كفاءة البورصة ولا يمكن توقع أي مستوى من الكفاءة في ظل هذا السلوك الاستثماري غير الرشيد، وبالتالي عدم كفاءة السوق المالي الجزائري.

٣. ومن الأسواق المالية العربية التي قامت باستخدام أساليب حديثة لنشر المعرفة المالية هي سوق دبي المالي التي قامت بإطلاق بطاقة إفستر شباب الحل المبتكر لجيل الشباب في الدولة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك بهدف نشر المعرفة المالية في أوساط الشباب وتشجيعهم على الانفاق. وتعتبر إفستر شباب المخصصة لمن هم دون السن ال 21 من العمر التي اصدرها سوق دبي في عام 2010 هي الاولى من نوعها بين اسواق المال على المستوى العالمي. مثل إفستر شباب بطاقة التعريف الخاصة بهؤلاء الشباب في تعاملاتهم مع سوق دبي المالي حيث تتيح الحصول تلقائياً على

رقم مستثمر من السوق للتداول مستقبلاً. وهي بطاقة مدفوعة مقدماً لإنجاز عمليات الشراء من محال التجزئة وعبر الانترنت والدفع عن طريق أي جهة تقبل بطاقات فيزا على المستوى العالمي. وقد لقيت البطاقة ترحيباً واسعاً من الشباب حيث تم استعراض مزاياها ومقوماتها عبر تنظيم عدة ندوات تعريفية لطلاب المدارس وجامعات الدولة. يمكن استخدام بطاقة ايفستر شباب للسحب النقدي من شبكة اجهزة الصراف الآلي أو أحد الفروع التابعة لبنك الامارات دبي الوطني أو من أي جهاز صراف آلي يحمل علامتي فيزا علماً بأن الحد الأقصى للسحب النقدي بالبطاقة الجديدة هو خمسة آلاف درهم مقابل عشرين ألف درهم لبطاقة ايفستر الرئيسية. وبمقدور المستخدمين زيادة رصيد البطاقة من خلال اجهزة الايداع النقدي التابعة لبنك الامارات دبي الوطني أو فروع البنك في الامارات. (www.dfm.ae/docs/default-source/guides/user-guide-ar.pdf)

٤. واجريت دراسة ايضاً حول أثر المعرفة المالية على مشاركة القطاع العائلي في سوق دمشق للأوراق المالية. واستخدمت الدراسة مجموعة من الاساليب الاحصائية كالتكرارات والنسب المئوية واختبار مربع كاي (Test Square-Chi) في اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات إضافة إلى نموذج الانحدار اللوجستي (Regression Logistic) الديموغرافية لدراسة أثر المعرفة المالية على مشاركة الافراد في سوق دمشق للأوراق المالية. أظهرت النتائج أن المعرفة المالية الأساسية التي تتضمن بعض المفاهيم الاقتصادية العامة كانت بمستوى مرتفع، حيث ٦٦,١% من أرباب الأسر التي شملها البحث كانوا على مستوى جيد من هذه المعرفة. بينما كانت المعرفة المالية المتقدمة التي ترتبط بوظائف سوق الأوراق المالية، مفهوم الأسهم والسندات، ومفهوم العائد والخطر ... الخ دون المستوى المطلوب حيث أن ٢٥,٢% فقط من أرباب الأسر الذين شملهم البحث كانوا على مستوى جيد من هذه المعرفة. كما بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعرفة المالية المتقدمة على المشاركة في سوق الأوراق المالية، فزيادة مؤشر المعرفة المالية من مستوى متدن إلى مستوى جيد يؤدي إلى زيادة احتمال المشاركة بمقدار ٤,٩% فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية (الجنس والعمر والدخل والمؤهل العلمي) فقد تبين وجود أثر لكل من هذه المتغيرات على المعرفة المالية الأساسية. أما بالنسبة لمتغير طبيعة العمل لم تظهر النتائج أي أثر لهذا المتغير على المعرفة المالية الأساسية. كما أظهرت النتائج وجود أثر لكل من المتغيرات الديموغرافية (الجنس والدخل والمؤهل العلمي وطبيعة العمل) على المعرفة المالية المتقدمة، بينما لم يظهر أي أثر للعمر على المعرفة المالية المتقدمة. (الصائغ، ٢٠١٦، ٢)

مما سبق عرضه ترى الباحثة ان ما يميز البحث هو الوقوف على اهمية ان يمتلك المستثمر المالي معلومات مالية ودراية واسعة في كيفية ادارة الاموال واستخدامها في مختلف المجالات الاستثمارية واهمية الاطلاع على كل ما هو جديد فيما يتعلق بالأدوات والاساليب المالية الحديثة واليات عملها ومعرفة محاسن ومساوئ كل اداة واسلوب يمكن ان يؤثر على قراره الاستثماري حالياً ومستقبلاً وكيفية معالجة المشاكل الاستثمارية التي قد يتعرض لها كنتيجة للتعامل في الاسواق المالية المحلية او الدولية او العالمية واثار ذلك على قراراته المالية والاستثمارية. ويبدو واضحاً ايضاً ان الامية المالية منتشرة بين المستثمرين وبالتالي فان تبني استراتيجيات واضحة لرفع مستوى المعرفة المالية لدى الافراد المستثمرين ستساهم في التخفيف من المضاربات التي تتم من خلال اتخاذ المستثمرين لقرارات أكثر عقلانية تعتمد على المعلومات، وستساهم ايضاً في توجه الافراد

الى الادخار والاستثمار في الاوراق المالية مما سيؤدي ذلك الى تحقيق الاستقرار في الاسواق وتطور وزيادة كفاءة الاسواق.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

١. المعرفة المالية هي تركيبة من الوعي، المعرفة، المواقف والسلوك اللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة من قبل المستثمرين بهدف تحقيق الرفاهية على مستوى المجتمع.
٢. ان الإدراك بمكونات المعرفة المالية بكافة عناصرها ووسائلها ذو تأثير مباشر على عملية تشجيع ثقافة الاستثمار والتعامل بالأدوات المالية في أسواق الاوراق المالية اذ أن ادراك المتعاملين لأهمية هذه المعرفة له دور في حماية مدخرات الفرد وتنميتها على المدى الطويل واستقرار أسواق الاوراق المالية و المساهمة في زيادة السيولة لهذه الاسواق والتشجيع والمبادرة الى الاستثمار في الأدوات المالية المطروحة في تلك الأسواق.
٣. هناك نقص بشكل عام في المعرفة المالية بين الافراد المستثمرين في الاسواق المالية العربية وان المستويات المنخفضة منها قد تقود المعلومات إلى خيارات مالية دون المستوى الأمثل.
٤. يعتبر مستثمرو تونس من أفضل المستثمرين العرب الذين يتمتعون بدراسة مالية جيدة مقارنة بدول عربية اخرى.
٥. يلاحظ ان سوق دبي المالي من اوائل الاسواق المالية العربية التي سعت الى نشر المعرفة المالية بين الشباب الذين يعتبرون المستثمرين الجدد مستقبلاً.

ثانياً. التوصيات

١. العمل على توعية المستثمرين بأهمية امتلاكهم للمعرفة المالية واهميتها في اتخاذ قررا الاستثمار عند عملية البيع او الشراء لتحقيق الارباح المرجوة من عملية الاستثمار في السوق المالية.
٢. تشجيع المنظمين لعمل الأسواق المالية الى تعليم المستثمرين وتقديم المشورة المالية لهم على ان لا تصل المشورة إلى الثقة المفرطة للمستثمرين، وتحدد من تلقاء نفسها على أساس التقييم الذاتي بدلا من القدرة الفعلية. وان تعمل المشورة المالية كمكمل بدلا من كبديل للقرارات المالية. وان تنظيم المشورة المالية ليست كافية لحماية المستثمرين فبرامج تعليم المستثمرين قد تكون كذلك مفيدة ليس فقط بشكل مباشر، أي عن طريق رفع القدرات المالية، ولكن أيضا بشكل غير مباشر، أي عن طريق تعزيز وعي الناس بقدرتهم المالية وإعاقتهم سلوك مفرط الثقة والتحيز السلوكي.
٣. تبني منهجية سليمة ومنظمة ومدرسة في اتخاذ القرار لدى المستثمرين الماليين وتخصيص برامج على التلفاز أو الإذاعة لتنقيف أفراد المجتمع بكل ما يختص بقراراتهم المالية وابتكار وسائل متنوعة ومختلفة لتنقيف المجتمع بالأمور المالية فهذا سيساعد حتما في كفاءة البورصة، ومن ثم الاسهام في كفاءة الاقتصاد الوطني.
٤. تأسيس لجنة على مستوى أسواق المال العربية لوضع خطط وبرامج توعية طويلة الأمد، وتبادل المعلومات فيما يختص بمجال المعرفة المالية.
٥. على الاسواق العربية ضرورة استحداث اساليب مالية مبتكرة لتوسيع الدراية المالية للمستثمرين وتشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية بمختلف الظروف التي يواجهها السوق المالي.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً. التقارير الرسمية

١. مركز البحوث والدراسات، (2005)، استكشاف مدى كفاءة سوق الأسهم المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: "السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، قطاع البحوث ومندى الرياض الاقتصادي، الرياض، السعودية.

ثانياً. الرسائل والأطاريح الجامعية

١. الجرجري، احمد حسين حسن، (2006)، تأثير إدارة المعرفة في الوظائف الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية دراسة استطلاعية في بعض الشركات الصناعية في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٢. العويسي، سمير عبدالدايم حسن، (2010)، تحليل اتجاهات المستثمرين الافراد في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٣. الصائغ، وجد رفيق، (2016)، أثر المعرفة المالية على مشاركة القطاع العائلي في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين كلية الاقتصاد، سوريا.

٤. بن حاسين، بن عمر، (2013)، فعالية الاسواق المالية في الدول النامية دراسة قياسية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

٥. سبسي، مصطفى يوسف، (2011)، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

٦. نجم، انور عدنان، (2006)، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٧. نشنشن، سليمة، (2005)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة.

ثالثاً. الدوريات

١. ابراهيم، وداد، (2016)، المعرفة المالية، مجلة الوحدة، العدد 8658، اللاذقية.

٢. النعيمي، شهاب الدين حمد، (2004)، تطور وسائل بناء وإدارة المحفظة المالية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتون الاهلية، متاح على الموقع:

www.smartcontractor.blogspot.com/2017/12/blog-post_65.htm

٣. حافظ، عبد الناصر، وآخرون، (2012)، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد ٢٢، الفصل الأول.

٤. حميدة، عيد محمود، (2001)، أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ قرار الاستثمار في الأسهم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر.
٥. عتر، عمر وعثمان عتر، (2010)، تباين القرارات الاستثمارية للمتعاملين في اسواق المال باختلاف تباين نوعية هذه الاسواق ناشئة ومتقدمة، مجلة علوم انسانية، السنة السابعة، العدد ٤٥، جامعة حلب (www.kantakgi.com).
٦. فواز، واضح، مجدي، نويري، (2017)، ادارة المعرفة اسلوب متكامل للإدارة الحديثة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال.

رابعا. الكتب

١. الجميل، سرمد كوكب، (2012)، المدخل الى الاسواق المالية، ط ٢، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
٢. العتوم، عدنان يوسف، (2004)، علم النفس المعرفي: النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان.
٣. جمعة، السعيد فرحات، (2000)، الاداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٤. حجازي، هيثم علي، (2005)، إدارة المعرفة مدخل نظري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
٥. عليان، ربحي مصطفى، (2008)، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٦. مطر، محمد، تيم، فايز، (2005)، ادارة المحافظ الاستثمارية، ط ١، دار وائل للطباعة والتوزيع، الاردن، عمان.

خامساً. الندوات والمؤتمرات العلمية

١. العباس، حسن صبحي حسن، (2007)، دور الفكر المعرفي المالي في بناء نماذج موجودات المعرفة المالية، المشاركة في الملتقى الدولي العلمي تحت عنوان المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الزيتونة:

www.ratoulrech.arabblogs.com

المصادر الأجنبية

A. Articals

1. Egbu O. C., Hari, S. & H. Renukappa, S., (2005), Knowledge Management For Sustainable Competitiveness in Small and Medium Surveying Practices, Structural Survey, Vol. 23.
2. Chowa, Gina A. N & Akoto, Isaac Osei, (2012), Financial Knowledge and Attitudes of Youth in Ghana, Youth save Research Brief No. 12-37.
3. Gentile. M, N. Linciano. N, Soccorso. P, (2016), financial advice seeking, financial knowledge and overconfidence, Evidence from the Italian market, Commissione Nazionale perle societa ela borsa.
4. Jill M. Norvilitis, & Michelle, M. Merwin, & Timothy, M. Osberg & Patricia V. Roehling, & Paul Young, & Michelle M. Kamas, (2006), Personality Factors, Money Attitudes, Financial Knowledge, and Credit-Card Debt in College Students, Journal of Applied Social Psychology, 6 Blackwell Publishing, Inc.

5. Sang Seung Kwon et al., (2002), Knowledge Management and Process Innovation: the Knowledge Transformation Path in Samsung "SDI", Journal of Knowledge Management, Vol. 6, No. 5.
6. Robb, Cliff A & Woodyard, Ann, (2011), Financial Knowledge and Best Practice Behavior, Journal of Financial Counseling and Planning Volume 22, Issue 1.
7. Murillo, M., Garcia & Annabi, H., (2002), Customer Knowledge Management, Journal of the Operational Research Society, Vol. 53.

B. Books

1. Daft, R. L., (2001), Organization Theory and Design, 7th ed, U.S.A, South Western College Pub.
2. Gitmon, L. Lawnence, (2000), principles of managerial al finance, 9ed, USA.
3. Nonaka, I. & Takeuchi, H., (1995), The Knowledge Creating Company: Now Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation, New York: Oxford University Press, U.S.A.

مواقع الانترنت

١. مخاطر التعامل بالأوراق المالية وبرامج توعية المستثمرين، ديسمبر، (٢٠٠٧).
٢. (www.dfm.ae/docs/default-source/guides/user-guide-ar.pdf).
٣. (www.gflec.org/wp-content/uploads/2016/02/Gallup-country-list-with-score.pdf).